ابا الاصبغ قربنا للشيطان تنبيها على التحاقه به في خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة في
الذم قاله الدماميني وقد ثبت النصب بنقل ابي زيد والفرا والاخفش والشيباني وابن خروف
واجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشى والكلام في موضعها
حال كونها جارة او ناصبة وفي فاعلها كالكلام في اختيها عدا وخلا وتقدم منثور وحا ولا يجوز
دخول ما عليها كما افاده الناظم بقوله ولا تصحب ما خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك
بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشى فاطمة بنا على ان ما حاشى فاطمة
من الحديث وليس بمدرج ورده في المغني بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلاة
والسلام لم يستثن فاطمة وان ما حاشى فاطمة مدرج من كلام الراوي ويويده ان في معجم الطبراني
ما حاشى فاطمة ولا غيرها واما قول الاخطل رايت الناس ما حاشى قريشا فانا نحن افضلهم فعالا
فنادر قاله الموضح في شرح اللمحة ويحتمل ان يكون حاشى فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى
استثنيته واشتقاقه من الحاشية فكان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه انتهى ولا يجوز دخول
الا على حاشى خلافا للكسائي في اجازته ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشى زيد ومنعها اذا نصبت
وحكاه ايضا ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ
قاله المرادي في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشى ضعفت في الاستثنا فقويت
بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها غير عاطفة وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو ام
هل

هذا باب الحال

والفها منقلبة عن واو
لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها
التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها
ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لغيرها ثم
انقسامها الي مفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها الحال نوعان موكدة وهي التي يستفاد معناها
بدون ذكرها وستاتي وموسسة ويقال لها المبينة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها
وحدها وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة للفاعل او المفعول او لهما معا فالاول نحو جيت
راكبا فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو التا والثاني نحو زيد ضربته مكتوفا فمكتوفا مبين لهيئة
المفعول وهو الها والثالث نحو زيد لقيته راكبين فراكبين مبين لهيئة الفاعل وهو التا المتكلم
ولهيئة المفعول وهو الها الغايب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يوول بهما
نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدا على
الاصح وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى تقديره انبه على بعلي او اشير الي
بعلي كما قاله في المتوسط وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى فانه وان
كان مبينا لهيئة الفاعل الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا او موولا به لتدخل
الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف وخرج بذكر الفضلة
الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحكا وان كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة

هنا

هنا ما ياتي بعد تمام الجملة لا ما يستغني الكلام عنه ليدخل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى
فان كسالى حال ولا يستغني الكلام عنه وخرج بالباقي وهو قوله مذكور لبيان الهيئة التمييز
في نحو لله دره فارسا والنعت في نحو جاني رجل راكب فان فارسا وراكب وان حصل بهما بيان الهيئة
فليسا مذكورين لذلك فان ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفرس بسببه وذكر
النعت لتخصيص المنعوت وهو رجل بالنعت وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا
ورب شي يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى اخر وقال الناظم في النظم الحال وصف فضلة
منتصب مفهم في حال كذا بزيادة كذا البيان المراد فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت
والحال وفضلة فصل اول يخرج الخبر في نحو زيد ضاحك فانه عمدة ومنتصب فصل ثان
يخرج لنعتي المرفوع والمجرور كجا رجل راكب ومررت برجل راكب فانهما وان قيدا المنعوت فليسا
منصوبين ومفهم في حال كذا فصل ثالث يخرج لنعت المنصوب كرايت رجلا راكبا فانه
اي النعت انما سيق بكسر السين وسكون اليا المثناة تحت لتقييد المنعوت به فهو لا يفهم
في حال كذا بطريق القصد وانما افهمه بطريق اللزوم لان المقصود بالذات التقييد بالنعت
وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم نظر لان المقصود من الحد
تصور ماهية المحدود وهي لا تتصور الا بجميع اجزا الحد وقد جعل النصب جزا من الحد مع انه
حكم من احكام المحدود والحكم فرع التصور اذ لا يحكم على شي الا بعد تصوره والتصور
لماهية المحدود موقوف على جميع اجزا الحد ومن جملتها النصب وهو حكم فجا الدور وهو توقف
الشي على ما يتوقف عليه اما بمرتبة كتوقف ا على ب وب على ا او بمراتب كتوقف ا على ب وب
على ج وج على ا والدور مبطل للحد واجيب باختلاف الجهة فان الحكم ليس موقوفا على التصور
بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان وانما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك
لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته
ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك

فصل

الحال من حيث هي اربعة اوصاف
احدها ان تكون منتقلة وهو الاصل فيها لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل قاله ابو البقا
لا ثابتة دايما والمراد انها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الي قسمين منتقلة وذلك
الانتقال غالب فيها لا لازم كجا زيد ضاحكا الا ترى ان الضحك يزايل زيدا او يفارقه وثابتة
وذلك قليل فلذلك قال وتقع وصفا ثابتا في ثلاث مسايل احداها ان تكون موكدة
لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا او لعاملها نحو ويوم ابعث حيا او لصاحبها
نحو لامن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازمه الحياة
والعموم من مقتضيات الجمعية المسئلة الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها
وحدوثه او تجدد صفة له فالاول نحو خلق الله الزرافة بفتح الزاي افصح من ضمها يديها
اطول من رجليها فيديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل واطول حال ملازمة من يديها
ومن رجليها متعلق باطول لانه اسم تفضيل وعامل الحال خلق وهو يدل على تجدد المخلوق

Copyright King Saud University